

ولكن متحدثنا آخر في المجلس يكاد ينبه إلى أمر آخر
يربط بين الحادثتين ، فيقول : أقد فرغ مماؤنا الأعلام من كل
ما يرحى منهم في الأمور الخطيرة بهذا البلد الحافل بالسيئات فلم
يبق أمامهم إلا (البيبسي كولا) ، ولم يكن يبقى أمامهم إلا
ايس (الككولا) ؟ ألا يدل ذلك على أنهم لا يتصدرون إلا
في (الهايفة) !

ثم لننظر في الفتوى التي أصدرها فضيلة الشيخ حسين محمد
مخولف « عضو هيئة كبار العلماء ومفتي الديار المصرية سابقا »
مبيناً فيها حكم الشرع في شرب (البيبسي) قائلاً بأنه حلال ،
وقد نشرت صورة فضيلته مع الفتوى في مختلف الصحف

لا أريد أن أتعرض للفتوى في ذاتها ، فهي تافهة ، إذ كل
ما فيها من فقه أن ثلاثة من المختلئين بالتحليل الطبي قالوا
إنها خالية من المواد الكحولية والمواد المخدرة ومادة (البيبين)
المستخرجة من معدة الخنزير ، فهي إذن حلال . وكل مسلم
يعرف أنه متى ثبت ذلك فلا بد أن تكون حلالا !

إنما أريد أن أشير إلى ملابسات في تلك الفتوى لأصل إلى
أمر معروف بالبداة .. وصبراً أيها القارى الكريم ، فيظهر
أن بعض البدهيات يحتاج إلى تبين وتديل ! وتلك الملابسات
هي :

١ - نشرت الفتوى في عدد من الصحف ومنها صورة
فضيلة الشيخ في شكل الإعلانات

٢ - نشر قبلها إعلان يتضمن نفس التحليلات التي قال
فضيلة الشيخ في التمهيد للفتوى إنها وردت إليه

٣ - قال فضيلة الشيخ في أول فتواه : « تلتيت كثيراً
من الرسائل يستفتيني أصحابها عن شراب البيبسي كولا .. الخ »
فلماذا قصر الاستفتاء والإفتاء على (البيبسي) ولم يشمل
(الكوكا) و (الزمبا) مع أن الشبهة في الثلاثة واحدة ؟

٤ - كتب تحت العنوان في وصف فضيلة الشيخ « عضو
هيئة كبار العلماء » ولا بد أن شركة (البيبسي كولا) لا تلم
أن كلمة « هيئة » قد استبدل بها « جماعة » من زمان

٥ - جاء في الفتوى أن ذلك الشراب « مستحضرات

الذوبان لفضيلة في كولا

للأستاذ عباس خضر

ما قولكم في « فتوى كولا » ؟

قال الراوى ... وجاء الشيخ محمد عبده من الشام إلى مصر
إيسا (ككولا) فهبت عليه عاصفة الأزهريين وأفتوا بأن
ارتداء هذا اللبس الذي يسمى (الككولا) حرام ! ونشبت
يوم ذاك معركة حامية دارت رحاها حول (الككولا) وحكم
ليسها في الشرع : أمر حلال أم حرام ...

ردى لنا الراوى ذلك الذي حدث في مصر منذ عشرات
السنين ، بمناسبة الفتوى التي أصدرها بعض كبار العلماء في
شأن (البيبسي كولا) مفتياً بأنها من طيبات ما أحل الله ...

ولعل الذى ربط بين الحادثتين ، فجعل هذا يذكر بذلك
أن كلا من موضع الفتوى فيها ينتهى بلفظ (كولا) ، وإن
كان هناك فروق بينها ، فـ (الككولا) قيل إنها حرام
وإن صارت فها بعد حلالا وليسها الأزهريون طامة وليسوا
أكثر منها ... و (البيبسي كولا) هاهى ذى يقال إنها حلال
ولم تنته المعركة بعد ، ولنا ندرى عم تتمخض ؟

وهي الشمة الحمراء في جمدى ويتمد فؤادى وحى أشمارى
حتى انتهت وفي صدرى معربة هوجاء تهدر فيه أى تهدار
أضمها ضمة المشتاق روعه قرب الفراق ، وبعد الأهل والدار
للصدر للصدر بشكو حر لفته والشفر للشفر يشكو حرقة النار
حتى ارتعت في فراش الحب شاكية كزهرة الروض تشكوس إصصار
فبان من جسمها ما كان مستترا ولا تلتنى ... فتلك اليوم أمرارى
أبراهيم محمد نجما

ولكن مجلس الشيوخ نظر من زاوية الواقع السيء ، ولمه لم يجد أمامه طريقة مرسومة تضمن صرف المكافآت المطلوبة إلى أفلام تتوافر فيها صفات وعناصر معينة ، من لون آخر غير هذا التفتش

والواقع السيء أو الداء التفتش ، هو اللجوء إلى اجتذاب الجماهير إلى الوسائل المثيرة للتراث : من رقص خليج وأوضاع فاضحة ، وغناء مريض ، وكلمات نابية ، وكل ما عدا ذلك إنما هو في خدمة هذه الوسائل وإظهارها ، فاقصصة والحوار والأغنيات وغير ذلك ، تنجبه إلى هذا « الرقيق الفني »

ومفهوم طبعاً أن أهداف الفن الحقيقية بعيدة عن تلك المقاصد

ولكن ما العمل ؟

أقول أولاً : إن نفوس الناس تشتمل على ناحيتين : إحداها غريزية حيوانية ، والأخرى إنسانية رفيعة ، والناس يستجيبون لإثارة للناحيتين . فصناعة السينما عندنا الآن تثير الناحية الأولى وعندنا أشياء أخرى غير السينما تسلك هذا السبيل لجلب « الزبائن » منها بعض الصحف والمجلات ، وكلها تعتمد على هذه الوسائل لستر الفقر الفني والموضوعي وانعدام الشعور بنبذة « الرسائل » وهذا العمل يطنى على كل عمل موضوعي يرضى الإنسانية الرقيقة ويراد منه إحيائها في نفوس الناس

والدولة من واجبها تنظيم الحياة الإنسانية في أغراضها البعيدة ، كما تنظمها في مظاهرها القريبة ، فهي تمنع وسائل الكسب الحرام كالسرقة والنس والاحتيال وما إليها ، لمنع الإضرار بالناس وتحمل الأفراد على سلوك الطريق المستقيم في كسب العيش ، فواجبها كذلك أن تضرب على أيدي المايقين بالفنون والمعرفين في قيادة الرأي العام ، وتمنع عنهم وأحرفهم من إفساد المجتمع ، ويمكن بذلك قدرى الشعور بالتبيمات القادرين على الإنتاج الموضوعي الذى يرفع الناس ويضدى الناحية الرقيقة في نفوسهم

وليس سبيل ذلك إعانات تقرر ، لا تدرى كيف ستوجه ، وليس سبيلها أن تتدخل في الإنتاج من حيث الإرشاد والتوجيه ،

نباتية بحثة « وهى عبارة إعلانية معروفة ، وقد تكرم فضيلته زيادتها على ما جاء في تحليلات المختصين ، فم عرف أن (البيسى كولا) مستحضرات نباتية بحثة وفضيلته ليس محملاً كيميائياً وإنما هو (محمل شرعى) فقط . . ؟

من ذلك كله نعلم - وإن كان هذا الملم بدهيا كما قدمت - أن الفتوى نشرت على أنها إعلان من شركة (البيسى كولا) دفعت الشركة ثمنه للصحف بطبيعة الحال لأن أصحابها ليسوا ممن يبتغون الثواب عند الله بمثل المروف للشركات.. ولا أدرى شيئاً من ذلك بالنسبة إلى فضيلة الشيخ مخلوف ، ولهذا أوجه إلى فضيلته وإلى غيره من أهل الملم الاستفتاء الآتى بهذا النص :

ماقولكم دام فضلكم فيمن يكتب فتوى دينية لتنشر إعلاناً من شيء ؟

وأوجه الاستفتاء بهذا النص ، فقط ، فلا شأن لنا بمن يأخذ عن الفتوى

ولن يفتينا الأجر والثواب من الله تعالى ، فسنعلم إن كان ذلك غير جائز شرعاً أنه كذلك ، وإن كان جائزاً استثناءً إلى باب في الفقه باعتباره من المستحدثات المصرية البحتة ...

الراء والرواء :

كانت وزارة الشؤون الاجتماعية خصصت في ميزانيتها خمسة آلاف جنيه لمكافأة أحسن ثلاثة أفلام في العام ، فلما عرضت هذه الميزانية على مجلس الشيوخ قرر حذف هذا البلم منها ، ذاهبا إلى أن الإرشاد الاجتماعى عن طريق السينما فى صورتها الحالية غير مجد إطلاقاً

وهذا صحيح لا شك فيه ، بل الأمر على العكس ، فالسينما كما هى الآن وسيلة للإفساد الاجتماعى . . فكيف يقر البرلمان هذا الإفساد ويوافق على أن تكافئه الدولة ؟

وليس بغائب عنى أن وزارة الشؤون الاجتماعية إنما تريد استجابة الداعين إلى هذه المكافأة بقصد ترقية الأفلام ، أى أنها تشبه الإنتاج القيم وتشجعه

تحية الأستاذ الزيات بك والإشادة بأدبه لمناسبة ظهور أحد مؤلفاته ، وكان الأستاذ الزين من المشغوفين بكتابة الزيات ، وكان يتزعم بقراءتها كما يتزعم بالشعر الجيد على طريقته التي يعرفها أسدقاؤه . وبما يذكر بذلك أن الزين كان إذا أراد أن ينظم شعرا مهذبا للدخول في جو الشعر بتزعمه ببعض الأبيات التي يستعذبها وبعد ذلك لايشعر بما حوله حتى يفرغ مما يقول . وأذكر أيضا أن كنا في لجنة التأليف والترجمة والنشر في إحدى الندوات التي كانت تنعقد بها في أمسيات أيام الخميس ، فرغب أحدهم إلى الأستاذ الزين أن ينشد مترعا على طريقته تلك ، فأبى ، لأنه لم يكن يفعل إلا إذا انبثت من تلقاء نفسه في خلوته أو مع بعض خاصته . فأراد الأستاذ محمد عبد الواحد خلاف بك أن يداعبه فقال : إن صوت الأستاذ الزين أجل من صوت أم كلثوم! فنضب الزين من هذا التثبيبه ، ولم تسيطر نفسه حتى رضاه الأستاذ خلاف .

نعود بعد ذلك الاستطراد أو تلك (المردشة) إلى موقف الأستاذ الزيات من قصيدة الزين ، فقد أبى نشرها في الرسالة على رغم إلحاح الزين ومحاجته بأن ذلك من حقه ، لأن الرسالة ملك أدبي عام .. وأظن أن تلك القصيدة نشرت في « الثقافة »

رحم لله الزين ، وعذرا لأديبنا « الساوي »

عباسي فخر

مصيف بلطيم

كما نسمع من يقول بذلك أحيانا ، فقد دلت التجربة على جهل الموظفين الذين يتولون ذلك

إنما السبيل أن تمنع الحكومة وسائل الإغراء الفسدة ، وهذا هو كل شيء في نظري . . فإن ذلك المنع يقطع الطريق على أرتلك الماشين الفارغين ، لأن إنتاجهم سيخلو عما يذرى الناس ولا يبقى فيه فن صحيح ولا موضوع قيم ، فيضطر الجماهير منهم إلى أن يبحث له عن مرتزق آخر أو يعود إلى مرتزقه الأول قبل أن يصطنع وسائل الاتصال بالجماهير والقادر على العمل الجهدى لايجد له إلا العمل الجهدى ولو كان ربحه قليلا . وعندما يظهر الميدان يتول إليه الشرفاء المنقبضون

ذلك هو كل الطلوب من الحكومة لترقية الفنون في هذا البلد ، على أن تكون جادة وحازمة فيه ، فتشرع له وتسن القوانين الرادعة ، ولا يقتصر الأمر على التصريحات التي تلقى إلى الصحف على أزر كتابات وشكايات ، والتي لا تزيد دأعا على أن تكون حبرا على ورق

بقراً وهو نائم :

هو الأديب حلى إبراهيم محمد الساوي ، يقول في رسالته إلى : « لقد بلغم في حب الأستاذ صاحب المزة الزيات بك إلى حد أنني أقرأ له في المنام كما أقرأ له في اليقظة ، فقد سمعني أحد الأصدقاء وكانت بيت ممي - أقرأ مقال (الإسلام دين القوة) ومقال (ثوروا على الفقر قبل أن يثور) ومقال (أدب الجون) ومقال (تحية أبطال الفلوجة) فدهش وأخذته المصيبة ... وانتظر حتى انتهيت من القراءة فأبغضني وقص على ، فقلت إنني يا صديق ماشق من مشاق الأدب فلاخرابة في ذلك ، وأنشدت الأبيات الآتية تحية للزيات الأمير

وبل ذلك قصيدة عصماء في مدح صاحب « الرسالة » لانستطيع نشرها عملا بما جرى عليه أستاذنا من الامتناع عن نشر ما يمدح به في الرسالة ، ومازلت أذكر موقفه من الشاعر الراوية للرحوم أحمد الزين ، إذ أنشأ الشاعر الراحل قصيدة في

رَفَائِكَ

للأستاذ أحمد حسن الزيات بك

إحدى روائع القصص العالي الواسي

لشاعر قرنا الخالد « لاهم تين »